ظاهرة الغريب في النحو العربي

*ماجد غازي الزعبي**

ملخص

هذا البحث دراسة نحوية لقضية الغريب في النحو العربي، يتناول وصف ظاهرة الغرابة من حيث مفهومها عند النحاة، ومنزلتها في الأصول النحوية، ويشير البحث في هذا الجانب إلى المعاني التي ورد الغريب بإزائها في استعمالات النحويين، وهي: الغريب بمعنى المخالف للمشهور، وبمعنى المخالف للمعهود، وبمعنى الشاذ، وبمعنى الفرد، وبمعنى القليل.

الكلمات الدالة: الغريب النحوي، غريب النحو، الغرائب، ظاهرة الغريب.

المقدمة

اعتنى العلماء قديمًا بموضوع الغريب، وصنفوا فيه تصنيفاتٍ كثيرةً، يعسر حصرها، وعُرف مصطلح الغريب في علوم متنوعة، كالقرآن، والتفسير، والحديث، وعلوم اللغة، وأصول الفقه، وغيرها. وارتبط هذا المصطلح، في غير علم، باللفظة المفردة، وتأسس للحكم بغرابة الألفاظ معايير مختلفة؛ تدور حول بيئتها، وزمانها، وسياقاتها، على أن هذه المعايير لا تشي، بالضرورة، بقبح المحكوم عليه بالغرابة، أو بحسنه.

وكان لهذا المصطلح، عند النحاة، دَوْر في مصنفاتهم، فقد وُجدتْ فيها مسائل وتقيسمات، وأبواب وتخريجات، وأقوال وإعرابات كثيرة، حكموا عليها بالغرابة، وأدرجوها في سلك الغرائب، إلا أنهم لم يوضحوا مقصودهم منها، ولم يبينوا مستندهم في الحكم عليها.

ولا شك أن ورود مصطلح "الغريب" بكثرة في عبارات النحويين، مع خلو الأصول النحوية من تعريف له، وتوضيح لجوانبه، يضع الباحث أمام مصطلح يكتنفه الغموض، ويحتم عليه النظر في هذه القضية، انطلاقًا من استعمال النحويين أنفسهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الدراسات التي حاولت الوقوف على بعض جوانب هذه الظاهرة كـ«الغريب في العربية»، وهي رسالة ماجستير لمروج العطار، وضعت فيها فصلا في غرابة التركيب النحوي، وأوضحت أسباب الغرابة فيه.

على أن أغلب ما صنفه النحويون في باب الغريب مندرج تحت باب غريب الألفاظ، وتلك المصنفات كثيرة مشهورة شهرة تغني عن ذكرها هنا.

ويهدف هذا البحث إلى الإجابة عن بعض التساؤلات المتعلقة بمفهوم الغريب النحوي، واستعمالاته عند النحويين، وتوضيح ما في هذه الظاهرة من غموض انطلاقًا من استعمال النحويين أنفسهم لألفاظ الغرابة ومدلولاتها.

مداخل

1. الغريب لغة

تدور مادة «غرب»، في كثير من اشتقاقاتها، حول معاني البعدِ، والغموضِ، والتفردِ؛ فمن فروع الأول، الغَرْبُ؛ الذهابُ والتنحي عن الناس، وغَرَّبَه وأَغْرَبَه؛ نحّاه، والغُرْب والغُرْبة؛ النزوحُ عن الوطن والاغترابُ، من ذلك أيضا التغريبُ؛ النفيُ عن البلد، والتغَرُّب؛ البعدُ، وقولهم: اغرُب عني؛ أي تباعد، واغترب الرجل؛ نكح في الغرائب، وتزوج إلى غير أقاربه (ابن منظور، د.ت: مادة غرب).

ومن فروع الثاني، الغريبُ؛ الغامضُ من الكلام، وكلمة غريبة؛ غامضة، وتكلم فأَغْرَبَ؛ إذا جاء بغرائب الكلام ونوادره، وفي كلامه غرابة، أي غموض، وغَرُبَت الكلمة؛ أي غمضت، فهي غريبة، ومنه مصنَّفُ الغريبِ؛ إنما هو في تفسير الغامض من الكلام، وأصابه سهمُ غَرْبٍ وغَرَبٍ، بالتسكين والتحريك، مع الإضافة وتركها؛ إذا كان لا يُدرى مَن رماه (ابن منظور، د.ت: مادة غرب؛ الجوهري، 1990م: مادة غرب)، ومن ذلك قول الخليل في آخر مقدمة العين: «بدأنا في مؤلَّفنا هذا بالعين، وهو أقصى الحروف،

* مركز اللغات، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2017/3/9، وتاريخ قبوله 2017/8/4.

 © 2018 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

ونضمُّ إليه ما بعده، حتى نستوعب كلام العرب، الواضحَ والغريبَ» (د.ت: 60/1)؛ جعل الغريب مقابلا للواضح. ومنه أيضا قول الرشيد للأصمعي: «إن الغريب عندك لغير غريب» (ابن فارس، 1910م: 15).

ومن فروع الثالث؛ قولهم: قِدْحٌ غريبٌ؛ ليس من الشجر التي سائرُ القِداحِ منها، ورجل غريبٌ؛ ليس من القوم (ابن منظور، د.ت: مادة غرب)، وقال الحافظ ابن حجر: «الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا» (العسقلاني، 2001م: 66). وخُرِّج على هذا المعنى قوله ﷺ: «بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ» (النيسابوري، 2006م: 77/1)، أي أنه كان أول أمره كالوحيد الذي لا أهل له عنده، لقلة المسلمين يومئذ (الخطابي، 2001م: 348/3).

وهذه المعاني الثلاثة المتقدمة متقاربة، يفضي بعضها إلى بعض، وهي بمجموعها مخالفة للمشهور والمألوف، وأصلها معنى البعد؛ قال ابن الأنباري: «أصل الغُربة البعد» (د.ت: 194/1)، وفي الجمهرة: «يقال: غَرَّبَ الرجلُ تغريبا، إذا بعد، ومنه قولهم: اغرب عني، أي ابعد [...]، وأحسب أن اشتقاق الغريب من هذا» (ابن دريد، 1987م: مادة برغ). إلا أن معنى البعد ليس مطردا في الباب، لذا نص ابن فارس على أن باب «غرب» «أصل صحيح، وكَلِمُه غير منقاسة، ولكنها متجانسة» (1979م: مادة غرب)، وتفسير كونها أصلا، أن حروفها، أو بعضها، غير مبدلة من حروف أخرى، في دلالتها على المعاني المندرجة تحتها، ومعنى أن كلمه غير منقاسة، أي لا تندرج تحت معنى عام، في جميع استعمالاتها، لكنها تحمل معاني متجانسة، أي متقاربة المدلول، وقد أحصى الزبيدي في التاج (1965م: مادة غرب) معاني هذا الباب، فبلغ بها أربعة وثلاثين معنى، وإذا رددت بعض تلك المعاني إلى بعض، وقاربت بينها، كانت أقل من ذلك.

وليس غرضنا هنا الوقوف على الانتقال الدلالي في مادة "غرب"؛ فهو "مبحث فرعي ينتسب إلى أصل متطاول عنوانه "التطور الدلالي"" (عرار، 2003م: 225).

2. الغريب اصطلاحا

عُرِّفَتِ الغرابة، في اصطلاح أهل المعاني، بـ«كون الكلمة غير ظاهرة المعنى، ولا مأنوسة الاستعمال، سواء كانت بالنظر إلى الأعراب الخلّص، أو بالنظر إلينا، وتلك الكلمة تسمى غريبًا، ويقابله المعتاد، ويرادفه الوحشي» (التهانوي، 1996م: 1250/2). وقال الإمام الخطابي: «الغريب من الكلام إنما هو الغامض، البعيد من الفهم، كما أن الغريب من الناس، إنما هو البعيد عن الوطن، المنقطع عن الأهل» (2001م: 70/1). وفي المزهر للسيوطي: «الغرابة أن تكون الكلمة وحشية، لا يظهر معناها، فيحتاج في معرفتها إلى أن يُنَقَّر عنها في كتب اللغة المبسوطة» (د.ت: 486/1). ونصَّ الكفوي في «الكليات» على أن «كل شيء فيما بينَ جنسِه عديمُ النظير فهو غريب» (1998م: 663).

والغرابة في التعريفات السابقة ترجع إلى مدلولين اثنين؛ أحدهما: غموض المعنى، لغرابة اللفظ، وسبب هذه الغرابة البعد غالبًا، فيكون الغريب، بهذا الاعتبار، مخالفًا للواضح البين، والغرابة، هنا، قد تكون لذاتها، كالألفاظ الوحشية الغليظة المستقبحة عند العرب كلهم، وقد تكون لغيرها، وهذا النوع الثاني يقع في ألفاظ القرآن الكريم، وألفاظ الحديث النبوي، وكلام العرب، منظومه ومنثوره، وفيه صُنِّفت كتب غريب القرآن، وغريب الحديث، وغريب اللغة. والمدلول الثاني: التفرد، كما يظهر من تعريف الكفوي، والتفرد قد يقع في فروع ما هو فيه من العلوم، وذلك أن يأتي الفرع في صورة لا نظير لها، ونقيضه، في بابه، ذو النظائر. وقد يقع في باب النقل والرواية، وهذا النوع موجود في علم «مصطلح الحديث»، فالغريب، عند أهل الحديث، عَلَم خاص على نوع من أنواع الحديث، ومظانّه كتب الروايةِ، والإسنادِ، واصطلاحِ المحدّثين، ونقيضه، في بابه، المشهور.

أولا: ألفاظ «الغرابة» في استعمالات النحاة

1. ألفاظ الغرابة الصريحة

لم يشع استعمال ألفاظ الغرابة الصريحة، في مصنفات النحويين، في القرنين الثاني والثالث الهجريين؛ وإذا استعرضنا تلك المصنفات، ككتاب سيبويه، والمقتضب، وجمل الخليل، إن صحت نسبته إليه، وما ورد من آراء النحاة المتقدمين في نقولات مَن بعدهم، لم نعثر من ذلك على ما يمكن أن يمثل ظاهرة في كلامهم، أو، على الأقل، مصطلحًا يطلق عندهم على مفهوم واحد محدد، خصوصًا فيما يتعلق بالقضايا النحوية.

وبالنظر إلى سيبويه، فإن مصطلح الغريب لم يرد، عنده، إلا في موضعين من كتابه، أحدهما عند حديثه على أبنية الكلم؛ قال: «وقد جاء في الكلام مُفْعولٌ، وهو غريب شاذ [...]، وهو قولهم مُعْلوق للمِعْلاق» (1983م: 273/4)، وفي هذا احتمالان؛ أحدهما:

أن يكون المقصود بالغريب «خلاف المشهور»، على أصل استعماله اللغوي. والآخر: أن يُقصد به «عديم النظير»؛ قال السيرافي معقبا على عبارة سيبويه: «ولم يجئ في كلام العرب على مُفْعول إلا أربعة أحرف: المُعلوق، والمُغْرود، وهو ضرب من الكمأة، والمُغْفور، والمُغْثور، وهما واحد، معناه صَمْغ»(2008م: 159/5)، فبناء مُفعول، إذن، قليل الاستعمال في كلام العرب، بناء على ما ذكره السيرافي، إلا أن سيبويه لم يقصد بالغريب في عبارته قلة الاستعمال، وإنما قصد عدم النظير، أي تفرُّدَ مثال «مُعلوق» في بابه، على الاحتمال الثاني، ويدل على ذلك أمران، أحدهما: أن سيبويه لم يحفظ في بناء «مُفْعول» إلا مُعْلوقًا، إذ لم يرد عنده ذكر للأمثلة الأخرى التي حكاها السيرافي، وهي أصلًا من حكاية ابن السِّكّيت (ت 244 هـ) عن العرب، وزاد فيها «مُنخورا» للمنخر (ابن السكيت، د.ت: 222/1)، فاستعمل سيبويه لفظة «غريب»، لأن محفوظه من بناء مُفعول مثال فرد عديم النظير، والثاني: أنه لو أراد بالغريبِ القليلَ، لاستعمل لفظ القليل الذي ورد في عباراته كثيرًا، أو لاستعمل لفظ الغريب في غير موضع، للدلالة على القلة، ويؤيد هذا أن سيبويه حكم على البناء التالي لبناء مُفعول، في الكتاب، بلفظ القليل، قال: «ويكون على مِفْعِلٍّ وهو قليل قالوا: مِرْعِزٍّ» (1983م: 273/4).

إلا أني وجدت ابن قتيبة نقل كلام سيبويه في هذا البناء (مُفعول)، وجعل في موضع قوله: «غريب شاذ» «قليل غريب» (1988م: 394)، وكذا وجدته في المزهر للسيوطي (د.ت: 51/2)، فإن صح أنها عبارة سيبويه، فمعنى الغريب في كلامه خلاف المشهور المعروف، لأن القلة والفردية متنافيان، بخلاف الشذوذ والفردية.

والموضع الثاني، قوله في بعض الظروف كصدَدَك وسَقبك: «وهذه حروف تجري مجرى خَلْفك وأَمامك، ولكنا عزلناها لنفسر معانيها، لأنها غرائب» (سيبويه، 1983م: 411/1). فقوله: «لأنها غرائب» يعني غريبة الألفاظ، فهي من باب غريب اللغة، أي الغامض الذي يحتاج إلى تفسير وتوضيح، لذلك قال بعدها: «عزلناها لنفسر معانيها».

وقد استخرج أبو حاتم السجستاني (165–255هـ) أبنيةً من كتاب سيبويه، وجمعها في كتاب سماه «تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية»، ولم يقصد السجستاني بغريب الأبنية غرابة البنية الصرفية للكلمة، وإنما غموض معانيها، لغرابة ألفاظها، فكتابه يندرج تحت باب غريب اللغة، كالغريب المصنف، وغيره.

أما الفراء (ت 207 هـ) والأخفش (ت 215 هـ) فلم يستعملا ألفاظ الغريب لا في القضايا الصرفية، ولا في القضايا النحوية، في «معاني القرآن» لكل منهما، وكذلك فعل المبرد (ت 286 هـ) في «المقتضب»، وأبو إسحاق الزجاج (ت 311 هـ) في «معاني القرآن وإعرابه».

ولأن كتاب سيبويه يمثل خلاصة ما توصل إليه البحث اللغوي، منذ النصف الثاني من القرن الأول الهجري، حتى أواخر القرن الثاني الهجري، فيمكن القول: إن لفظ الغريب لم يشع استعماله في القضايا اللغوية عموما، والنحوية خصوصًا، في تلك الفترة. وسبب ذلك أن الغريب قد عُرف آنذاك في تفسير الغامض من مفردات القرآن الكريم أولا، والحديث الشريف، ولغة العرب ثانيا، فغلب استعماله في هذه الأبواب، إلى أن استقر التصنيف فيها؛ فأخذت الغرابة بعد ذلك تدخل في استعمالات اللغويين، والفقهاء، والمحدّثين، والأصوليين. وقد احتفظ لفظ الغريب بمعناه اللغوي في عبارات النحويين القليلة، خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين، فاستعمل الغريب بمعنى المخالف للمشهور.

بعد ذلك، ومنذ القرن الرابع الهجري، أخذت ألفاظ الغريب تشيع في استعمالات النحويين، ولعل قول ابن درستويه (ت 347 هـ): «اجتمعت مع أبي هاشم [الجبائي]، فألقى عليّ بمائتي مسألة من غريب النحو، ما سمعت بها قط، ولا كنت أحفظ جوابها» (الحموي، 1993م: 1821/4)، يدل على ذلك بوضوح، ويدل أيضا على أن الغريب النحوي، في تلك الفترة، ظل محتفظا في بعض جوانبه بمعناه اللغوي؛ خلافِ المشهور المعروف، فإن ابن درستويه وصف مسائل الغريب بقوله: «ما سمعت بها قط».

وقد وردت ألفاظ الغريب الصريحة، في مصنفات النحاة، منذ القرن الرابع الهجري، لمعان:

المعنى الأول: «خلاف المشهور أو المعروف»، والمراد بالمشهور، ما اشتهر لكونه إجماعا، أو مذهبا للجمهور، أو مذهبا للأكثرين، ويقع في أبواب:

أحدها: النقل، سواء كان نقلا عن العرب، أو نقلَ مذهبٍ نحويٍّ؛ فمن ذلك ما رواه ابن الدهان أن الأخفش روى: إنّما زيدًا قائمٌ، بإعمال «إنّ»، وعزاه إلى الكسائي، قال ابن الناظم: «وهو غريب» (2000م: 125)، وفي شرح التصريح: «رواه الأخفش والكسائي عن العرب سماعا» (الأزهري، 2000م: 318/1)، والنقل المشهور عن العرب الإهمال، كما قال تعالى: «إنما المؤمنون إخوةٌ» [الحجرات: 10]، وأمثلته كثيرة. ومن ذلك «ذاتُ» الموصولة في لغة طيئ؛ يجوز أن تجمع على «ذوات»، مبنية على الضم في

الأحوال الثلاث، وقد حكى بعضهم إعرابها إعراب «ذوات» بمعنى صواحب، قال أبو حيان: «وهو نقل غريب» (1998م: 1007/2–1008)، لأن المشهور فيها، عن طيئ، أن تكون مبنية على الضم إذا جمعت. ومنه قول أبي حيان: «ومن غريب النقل، ما حكى أبو حاتم، عن أبي زيد، أنه سمع من الأعراب من يقول إذا قيل له: أين فلانة؟: ها هو ذِه، وقال: قد سمعت من يفتح الذال فيقول: ها هو ذا، حمل مرة على الشخص، ومرة على المرأة، وإنما المعروف: ها هي ذِه، والمذكر: ها هو ذا» (1998م: 979/2–980)، فهذان نقلان؛ مشهور وغريب. ومنه قوله: «من غريب المنقول، ما ذهب إليه محمد بن الوليد، من جواز حذف التنوين من «كلّ»، فتقول: كلُّ منطلقٌ، جعله غاية، مثل: قبلُ وبعدُ» (السيوطي، 1992م: 197/3–198).

والباب الثاني: الأقوال والمذاهب، فمن ذلك، في الأدوات، مذهبُ الفراء، في الفاء، أنها لا تفيد الترتيب؛ قال ابن هشام: «وهذا، مع قوله إن الواو تفيد الترتيب، غريب» (ابن هشام الأنصاري، 2000م: 487/2)؛ قال الدماميني مفسرا: «فإنه مخالف لقول الجمهور في الموضعين» (1996م،: 82/3)، فاتصاف مذهبه بالغرابة مكتسب من مخالفة رأي الجمهور، على حد تفسير الدماميني، ومن ذلك أيضا قول ابن هشام: «من الغريب أن جماعة، منهم ابن مالك، ذكروا مجيء «أو» بمعنى الواو، ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى «ولا»» (ابن هشام الأنصاري، 2000م: 413/1). والغريب كونها بمعنى «ولا»، لا بمعنى «أو»، فإن النحويين يذكرون، في معاني الواو، معنى «أو». ومن ذلك قول أبي حيان: «من غريب ما قيل في «لكنّ»: إنها مركبة من كلم ثلاث؛ «لا» للنفي، والكاف للخطاب، و«إنّ» التي للإثبات والتحقيق، وإن الهمزة حذفت للاستثقال، وهذا قول فاسد، والصحيح أنها بسيطة» (1993م: 495/1). وكونها بسيطة هو مذهب البصريين، وعلى القول بتركيبها؛ فالمعروف أن تكون مركبة من «لكنْ»، بالتسكين، و«أنّ»، بالتشديد، فحذفت الهمزة للتخفيف، ونون «لكنْ» لالتقاء الساكنين، وهذا قول الفراء، أو تكون مركبة من «لا» و«إنّ» بالتشديد، والكاف الزائدة، وحذفت الهمزة تخفيفا، وهو قول سائر الكوفيين (ابن هشام الأنصاري، 2000م: 544/3–545). ومن ذلك مذهب السهيلي في أن «مهما» قد تخرج عن الاسمية إلى الحرفية، إذا لم يعد عليها من الجملة ضمير، كقول زهير:

ومهما تكنْ عند امرئ من خليقة وإنْ خالها تخفى على الناس تُعْلَمِ

قال المرادي: «وهو قول غريب» (1992م: 612). والمشهور في «مهما» الاسمية، لعود الضمير عليه، في قوله تعالى: «وقالوا مهما تأتنا به من آية» [الأعراف: 132]. ومنه، أيضا، قول ابن مالك في «ونى ورام»[1]، العاملتين عمل كان: «غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونهما، إلا من عُني باستقراء الغريب» (1990م: 334/1)، يعني أنهما لم تشتهرا في باب كان وأخواتها.

ومن ذلك، في التخريجات الإعرابية، قوله تعالى: «إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأتَه» [الحجر: 59–60]؛ قال تاج القراء الكرمانيّ: «[قيل: امرأته] منصوب على الاستثناء من الضمير، وهذا قول غريب، والجمهور على أنها استثناء دخل في استثناء، أي: إلى قوم مجرمين إلا آلَ لوط إلا امرأتَه» (الكرماني، د.ت: 591/1). ومن ذلك قولهم: «ليس الطّيبُ إلا المسكُ»، قال المرادي: «لأبي نزار، الملقب ملك النحاة، تخريج غريب، وهو أن الطيب اسم ليس، والمسك مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: إلا المسكُ أفخرُه، والجملة في موضع خبر ليس» (1992م: 497). ومن ذلك تخريج الفارسي لقوله:

يـــا أبـتـــا عَـلَّـكَ أو عـســاكـــا

على حد «إني عسيتُ صائما»، في أن الفاعل مضمر في الفعل (عسى)، والكاف هو الخبر، كما أن «صائما» هو الخبر، وإن خالفه في أنه معرفة، وصائما نكرة، نقله المرادي من تذكرة الفارسي، وقال: «هذا تخريج غريب» (1992م: 470). ذلك أنه عد الفاعل سادا مسد اسم عسى باعتبار الرفع. ومن ذلك تجويز الزمخشري وقوع «إذ» مبتدأ، في قراءة بعضهم: «لَمِنْ مَنِّ اللهِ على المؤمنين إذ بعثَ فيهم رسولا» [آل عمران: 164] (الخطيب، 2002م: 615/1)، على تقدير: منه إذ بعث (الزمخشري، 1998م: 654/1)؛ غرّبه ابن هشام، وقال: «مقتضى هذا الوجه أن «إذ» مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلا» (الأنصاري، 2000م: 14/2). ومن ذلك، أيضا، ما ذهب إليه بعض النحويين، في المنصوب بعد حبذا، من أنه مفعول بأعني مضمرا؛ قال أبو حيان: «وهو قولٌ غريب» (1998م: 2062/4). والمشهور انتصابه على الحال، أو التمييز، على تفصيل في ذلك. ومن ذلك قول السيوطي: «سمعت شيخنا [الكافيجي]، رحمه الله، يقول في قوله تعالى: «ولئن أطعتم بشرا مثلكم إنكم إذا لخاسرون» [المؤمنون: 34]: ليست «إذن» هذه الكلمة المعهودة، وإنما هي «إذا» الشرطية، حذفت جملتها التي تضاف إليها، وعوض منها التنوين، كما في «يومئذ». وكنتُ أستحسن هذا جدا، وأظن أن الشيخ لا سلف له في ذلك، حتى رأيت بعض المتأخرين جنح إلى ما جنح إليه الشيخ» (1992م: 175/3)، وقد صرح السيوطي بأن هذه المسألة «غريبة، قل من تعرض لها» (السابق: 175/3).

وقد اتسع التخريج عند بعض المحدثين في محاولة إيجاد علاقات دلالية بين الحروف المقطعة الوارد ذكرها في مفاتح السور وبين ما يلتصق بها من دلالات، كقوله في بعض هذه المفاتح: "العين في "كهيعص" من وعيْت العلمَ إذا حفظته، والشيءَ إذا سترته،

الأمر منه عِ؛ تخاطب به المفرد بنوعيه، والجمع بنوعيه" (خليل، 2003: 68).

ومن ذلك، في التقسيم**ات والاصطلاحات**، تقسيم ابن الطراوة الألفاظَ إلى واجب، وممتنع، وجائز؛ قال أبو حيان: «وهذا مذهب غريب» (السيوطي، 2006م: 34–35)، وقال السيوطي: «ذهب ابن الطراوة إلى جواز «زيد أخوك» دون «قائم زيد»، بناء على مذهب له غريب، خارج عن قانون العربية» (1992م: 38/2)، ووجه الغرابة إعمال المبتدأ، على أصل نقله من المصدر، إعمال اسم الفاعل. ومن ذلك تقسيم ابن هشام للمبنيات، في شرح شذور الذهب؛ قال بعد أن عرف البناء: «لما فرغت من تفسيره، شرعت في تقسيمه تقسيما غريبا، لم أسبق إليه» (ابن هشام الأنصاري، دت: 100). ومن ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى: «وكذلك نصرف الآيات وليقولوا درستَ» [الأنعام: 105]: إن «ليقولوا» جوابه محذوف، تقديره: وليقولوا درست نصرفها (1998م: 384/2)، قال أبو حيان: «وتسميته ما يتعلق به قوله: «ليقولوا» جوابا، اصطلاح غريب، ومثل هذا لا يسمى جوابا، لا تقول في «جئت»، من قولك: «جئت لتقوم»: إنه جواب» (1993م: 201/4). ومن ذلك تقسيم ابن مالك الضمير المستكن إلى واجب الخفاء، وهو ما لا يمكن أن يرفع ظاهرا، ولا ضميرا بارزا، وإلى جائز الخفاء، وهو ما يمكن أن يرفع ذلك؛ قال أبو حيان: «وهذا اصطلاح غريب، لا نعرفه إلا منه» (1998م: 911/2).

ومن ذلك، في التعليل، قول ابن عطية في تعليله الجزم بلم: «لأنها [أي لم] أشبهت «لا» في التبرئة في أنهما ينفيان، فكما تَحْذِف «لا» تنوين الاسم، كذلك تحذف «لم» الحركة، أو العلامة، من الفعل» (ابن عطية الأندلسي، 2001م: 107/1)؛ قال أبو حيان: «[وهو] تعليل غريب» (1993م: 248/1).

ومن ذلك، في أبواب متفرقة، وصفُ ابن جني (ت 392 هـ) أبوابا من العربية بالغرابة، كقوله في باب عكس التقدير: «هذا موضع من العربية غريب» (1957م: 272/1)، وقوله في باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان: «هذا باب من العربية غريب الحديث» (السابق: 197/2)، وقوله في آخر باب إضافة الاسم إلى المسمى، والمسمى إلى الاسم: «هذا الفصل من العربية غريب، وقلَّ من يعتاده أو يتطرفه» (السابق: 32/3)، وقوله في باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني: «هذا غور من العربية لا ينتصف منه، ولا يكاد يحاط به، وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غُفْلًا مسهوًّا عنه, [...] ونحن نُتْبِع هذا الباب بابًا أغرب منه» (السابق: 145/2)، والباب التالي الذي يقصده ابن جني هو باب «إمساس الألفاظ أشباه المعاني». ومن ذلك أيضا قول الصعيدي المالكي (ت1250 هـ) في شرح لامية الأفعال: «والعجب من المصنف رحمه الله تعالى أنه ذكر أوزانا غريبة، قلَّ من تعرض لها من التصريفيين، وأهمل أربعة أوزان مشهورة» (1917–1918م: 251/1).

وبناء على ما تقدم؛ فإن استعمال ألفاظ الغرابة بمعنى مخالفة المشهور يقع، غالبا، في أقوال العلماء ومذاهبهم، وفي المنقول سماعا أو مذهبا، ففي الأول؛ أن ينحو العالم برأيه مذهبا يخالف به إجماعا، أو مذهبا مشتهرا، سواء كان هذا الرأي تعليلا أو تخريجا أو اصطلاحا أو غير ذلك، وأمثلته كثيرة، قد تقدمت.

وفي الثاني: أن يوجد في الفرع اللغوي نقلان أو أكثر، أحدهما غريب بالنسبة إلى الآخر، سواء كان المنقول مذهبا محكيا أو فرعا مسموعا عن العرب؛ من ذلك مذهب سيبويه في أن «إذا» لا يليها إلا فعل ظاهر نحو: «إذا جاء نصر الله والفتح» [الفتح: 1]، أو مقدر نحو: «إذا السماء انشقت» [الانشقاق: 1]، ولا يجوز عنده غير ذلك، قال المرادي: «هذا هو المشهور في النقل عن سيبويه، ونقل السهيلي أن سيبويه يجيز الابتداء بعد إذا الشرطية، وأدوات الشرط، إذا كان الخبر فعلا» (1992م: 368)، فوقوع المبتدأ بعد «إذا» غير مشتهر عن سيبويه مطلقا، كان الخبر فعلا أو لم يكن، لكنه مشهور مذهب غيره. ومنه ما نقله الكسائي والأخفش من قول العرب: إنما زيدا قائم، بالإعمال، والمشهور عن العرب الإهمال، وقد تقدم. ومنه قول أبي حيان: «من غريب النقل، ما حكى أبو حاتم، عن أبي زيد، أنه سمع من الأعراب من يقول إذا قيل له: أين فلانة؟: ها هو ذِه، وقال: قد سمعت من يفتح الذال فيقول: ها هو ذا، حمل مرة على الشخص، ومرة على المرأة، وإنما المعروف: ها هي ذِه، والمذكر: ها هو ذا» (1998م: 979/2–980)، فالأول النقل الغريب، والمعروف هو النقل المشهور.

وكثيرا ما يوجد نقلان مشهوران في فرع واحد، فلا تقع الغرابة فيهما، وقد يوجد نقل مشهور، وآخر قليل، أو نادر، كنقلهم عن العرب صورا ثلاثا في إعراب الأسماء الستة.

المعنى الثاني: مخالفة الاستعمال المعهود، فمن ذلك قول أبي جعفر النحاس (ت 337 هـ)، في باب «أفعلَ الشيءُ وفعلتُه»: «وهو باب غريب حسن» (1990م: 279)، وأمثلته: أنسلَ وبرُ البعير؛ إذا انقطع وسقط، ونسلْتُهُ أنا، وأَنْزَفَتِ البئرُ؛ إذا ذهب ماؤها، ونزفْتُها أنا، وأَقْشَعَ الغيمُ، وقَشَعَتْهُ الريحُ، وإنما حكم عليه بالغرابة، لأن «فَعَلَ» فيه جاء متعديا، و«أَفْعَلَ» لازما، والمعهود في

الاستعمال العكس، كذهبَ وأذهبْتُهُ، وجلس وأجلسْتُهُ، وقعد وأقعدتُهُ؛ قال أبو البقاء العكبري في قول الشنفرى:

وأُعْـــدِمُ أحـــيـــائَـــا وأَغْـنـــى وإنّـمـــا يـنـــالُ الـغـنـــى ذو البُـعْـدةِ المتـبـــذلُ

«أُعْدِمُ، ماضيه أَعْدَمَ، وهو هنا لازم، أي أصير ذا عُدْم، مثل قولهم: أجرب الرجل، أي صار ذا إبل جربى، و«عَدِمَ» متعد، وهذا من غريب هذا الباب، وذاك أن «فعل» هنا متعد، و«أفعل» لازم» (1984م: 124). ومن ذلك في شرح الكرماني: «كَذَب يتعدى إلى مفعولين، يقال: كذَبني الحديثَ، وكذا نظيره صدَقَ، قال الله تعالى: «ولقد صدَقَ اللهُ رسولَه الرؤيا» [الفتح: 27] (1981م: 55/1)؛ قال الشهاب في الحاشية: «وهو غريب، لتعدي المثقل إلى واحد، والمخفف لمفعولين» (الخفاجي: 68/8)، والمعهود العكس. ومن ذلك قول ابن جني: «حدثني أبو علي قال: دخلت هيتا، وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة، لم أسمعها من قبل» (1957م: 92/1). أي أن نطقها على تلك الهيئة غير معهود ولا مألوف. ومن ذلك، أيضا، قراءة بعضهم: «هذا ذكرٌ مِن معي ومِن قبلي» [الأنبياء: 24] بمن الجارة (الخطيب، 2002م: 11/6)؛ قال الزمخشري: «إدخال الجار على مع غريب» (1998م: 138/4)، يعني غير معهود. ومن ذلك قول خالد الأزهري: «من الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لأبي الحسن بن الأهوازي: كان القومُ عشرةً فحَدْعَشْتُهُمْ إلى تَسْعَشْتُهُمْ، وهو مُحَدْعِشونَ، وأنا مُحَدْعِشٌ ومُتَسْعِشٌ، وكذا العقود؛ يقال: مُعَشْرِن ومُثَلْثِن، ومن المائة والألف: مُمْئٌ ومُؤْلِفٌ، لأن فعلهما أَمْأى وأَأْلف» (2000م: 468/2). وهذا كله غير معهود في كلام العرب.

والفرق بين خلاف المعهود وخلاف المشهور المعروف فرق استعمالي، إذ المعهود والمعروف لغة بمعنى، قال الجوهري: «المعهود الذي عهد وعرف» (1990م: مادة عهد)، وكذلك خلافهما، ومنه سمي مدخول «أل» العهدية معهودا، لأنه معروف عند المتكلم ومخاطَبه؛ قال العكبري: «الغرض قد يكون معروفا عند المخاطب، فإذا ذكر علم أنه المعهود عنده» (1995م: 278/1)، لذا كان الأصل أن يذكر خلاف المشهور المعروف، وخلاف المعهود، معا، إلا أني فرقت بينهما في الذكر، لتفريق العلماء بينهما في الاستعمال، ذلك أن المعهود وخلافه يكثران في عبارات اللغويين للفروع اللغوية، فلا يوصف المذهب المحكي أو المنقول، غالبا، بكونه معهودا أو غير معهود؛ من ذلك قول ابن هشام: «أما جواز الخفض [بعد ما خلا وما عدا] فعلى تقدير «ما» زائدة لا مصدرية، وفي ذلك شذوذ، فإن المعهود في زيادة «ما» مع حرف الجر أن لا تكون قبل الجار والمجرور، بل بينهما، كما في قوله تعالى: «عما قليل ليصبحن نادمين» [المؤمنون: 40]» (ابن هشام الأنصاري، د.ت: 286). ومنه قول الأشموني: «الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة [في نحو: الضاربا زيد والضاربو عمرو]؛ لأنه المعهود» (1955م: 309/2). ومن ذلك قول ابن جني: «إن حقرت خَنْفَقِيقًا حذفت القاف الأخيرة، فيبقى خَنْفَقي، وهذا فَنْعَلي، وهو مثال غير معهود» (1957م: 115/3). ومنه قول المرادي: «دع بمعنى اجعل غير معهود في اللغة، وإنما يكون دع بمعنى اترك» (2001م: 124/1). ولهذا أمثلة أخرى كثيرة في كلام النحويين.

أما المشهور وخلافه فيقعان غالبا في الأقوال المتبنّاة، والمنقول مذهبا أو سماعا.

وهذا المعنى الثاني يعني أن يوجد في الفرع اللغوي استعمالان؛ أحدهما معهود، والآخر غير معهود، كما في باب «فعل وأفعل»، فالمعهود فيه كون «فعل» لازما، و«أفعل» متعديا، وكون الهمزة للتعدية، وخلافُه كون «فعل» متعديا، و«أفعل» لازما، وكون الهمزة للزوم، لا التعدية.

المعنى الثالث: القلة، فمن ذلك قراءة الأعمش: «وترى الناس سُكْرى وما هم بسُكْرى» [الحج: 2] بالضم؛ قال الزمخشري: «وهو غريب» (1998م: 175/4)؛ قال السمين الحلبي: «ولا غرابة، فإن فُعْلى بضم الفاء كثر مجيئها في أوصاف المؤنثة، نحو الرُّبّى والحُبْلى» (د.ت: 226/8). ومن ذلك قول الزمخشري أيضا: «قولك: فأية آيات الله، قليل، لأن التفرقة بين المذكر والمؤنث [بالتاء]، في الأسماء غير الصفات، نحو حمار وحمارة، غريب، وهي في «أيّ» أغرب، لإبهامه» (1998م: 363/5)؛ قال أبو حيان: «قوله: وهي في «أيّ» أغرب، إن عنى أيا على الإطلاق، فليس بصحيح، لأن المستفيض في النداء أن يؤنث نداء المؤنث [...]، وإن عنى غير المناداة، فكلامه صحيح، فقلَّ تأنيثها في الاستفهام وموصولة» (1993م: 457/7)، وقد تقدم نحو هذا في خلاف المعهود. ومن ذلك قول ابن هشام: «عطف الحرف على الحرف غريب، وقال الرضي: غير موجود» (السيوطي، 1992م: 209/3)، وهو مع قلته غير معهود أيضا، لأن المعهود في العطف أن يقع في الأسماء، أو الأفعال، أو الجمل.

المعنى الرابع: الشذوذ، ولعل أوضح عبارة دالة على هذا المعنى عبارة ابن يعيش: «حكى بعضهم أن من العرب من يعتقد فيه [أي في أمس] التنكير، ويعربه، ويصرفه، ويجريه مجرى الأسماء المتمكنة، فيقول: مضى أمسٌ بما فيه، على التنكير، وهو غريب في الاستعمال دون القياس» (د.ت: 107/4)؛ أي شاذ في الاستعمال دون القياس، وهذا أحد أقسام الكلام الأربعة من حيث الاطراد

والشذوذ، وقد نقل السيوطي قول ابن يعيش في باب الشذوذ، في سياق كلامه على تلك الأقسام (1985م: 180/2). ومن ذلك قول الزمخشري: «ياء الإضافة [يعني مع الألف] مفتوحة، إلا ما جاء عن نافع «محيايْ ومماتي» [الأنعام: 162]، وهو غريب» (1993م: 108/1)؛ قال ابن يعيش معلقا: «لخروجه عن القياس، وما عليه الجمهور» (د.ت: 34/3)، والغريب في تعليل ابن يعيش هو الشاذ، المخالف للمشهور. ومنه قول ابن هشام: «ورد جواب لو الماضي مقروناً بقد، وهو غريب، كقول جرير:

لـو شـئـت قـد نـقـع الـفـؤاد بـشـربـة تـدع الحـوائـم لا يـجُـدن غـلـيـلا

ونظيره في الشذوذ اقتران جواب «لولا» بها، كقول جرير أيضاً:

لَـوْلا رَجـاؤكَ قـد قَـتَّـلْـت أَوْلادي» (الأنصاري، 2000م: 3/440–441).

واستعمال الغريب بمعنى الشاذ وقع في مواضع قليلة جدا، ولا يجوز حمل الغريب عند إطلاقه على الشاذ، لأن الشذوذ مصطلح، فإن اشترك في استعمال اللفظ معنيان؛ لغوي واصطلاحي، فالأصل حمل اللفظ على معناه اللغوي أولا، إلا أن تدل قرينة على صرفه إلى معناه الاصطلاحي.

ومن القرائن «الاستعمال»، كأن يُستعمل لفظ بمعناه الاصطلاحي استعمالا مطلقا من أي قيد، عند أهل الفن الواحد، كالشاذ عند النحويين، والمرسل والمعضل عند المحدّثين، والواجب والمندوب والمحظور والمكروه عند الأصوليين، وهكذا، وليس للغريب بإطلاقه، عند النحاة، معنى الشاذ.

والغريب بمعنى الشاذ هو ما خالف القياس، من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته، كما أن الشاذ كذلك (السيوطي، 1985م: 180/2).

ووجه إطلاق الغريب على الشاذ أنهما مشتركان في معنيي البعد والانفراد؛ قال ابن منظور: «سمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا» (د.ت: مادة شذذ)؛ فالشاذ بعيد عن استعمال العرب وقياسها، متفرد في بابه، والغريب، بمعناه، كذلك.

المعنى الخامس: التفرد، وعدم النظير، سواء تفرد العالم بمذهب، أو نقل، أو حكاية، أم تفرد الفرع على صورة ما؛ ومن ذلك قول الأنباري: «أما ما رووه عن بعض العرب أنه قال: «أتاني سِواؤُكَ»؛ فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثَروان، وهي روايةٌ شاذة غريبة، فلا يكون فيها حجة» (د.ت: 255). ومن ذلك ما نقله ابن جني عن أحمد بن يحيى ثعلب قال: «حدثني بعض أصحابي عن الأصمعي أنه ذكر حروفا من الغريب، فقال: لا أعلم أحدا أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي» (1957م: 21/2). يعني أن ابن أحمر تفرد بنقلها عن العرب. ومن ذلك ما ذكره ابن مالك من أن الفعل قد يجزم بعد «لعل»، عند سقوط الفاء، وأنشد عليه:

لـعـل الـتـفـاتـا مـنـك نـحـوي مـقـدِّر يـمـلْ بـك مـن بـعـد القـساوة للرحمِ

قال ابن هشام: «وهو غريب» (الأنصاري، 2000م: 439/2)؛ قال الدماميني مفسرا: «لا يعرف لغيره» (1996م: 64/2)، ويلحق بهذا قول ابن مالك، عند كلامه على الوجوه الجائزة في عمل الصفة المشبهة: «وأضعف منهما ومن الذي قبلهما [يشير إلى أوجه ذكرها]، ما رفعَ نكرة مجردة، نحو قولنا: جميلٌ وجهٌ، والجميلُ وجهٌ، وقد ظفرت بشاهد له غريب، وهو قول الراجز:

بِـبُـهْـمَـةٍ مُـنـيـتَ شَـهْـمٍ قَـلْـبُ
مُـنَـجَّـذٍ لا ذي كَـهـامٍ يَـنْـبـو

فـ«قلب» مرتفع بـ«شهم»، كارتفاع «وجه» بـ«جميل»» (2000م: 479/1)؛ وصف الشاهدَ بالغرابة، لتفرده في بابه، وهو، مع ذلك، غير مشهور. ومن ذلك ما ذكره ابن معط من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بالحروف؛ قال ابن إياز: «وتعليله بناءها بشبهها بالحروف غريب، لم أر أحدا ذكره غيره» (السيوطي: 1985م، 9/5).

والغرابة بمعنى التفرد وعدم النظير لها صورتان؛ إحداهما: أن يتفرد الراوي بنقل، أو العالم بمذهب، لا يشاركه فيه أحد، والأخرى: أن يتفرد الفرع اللغوي في صورة لا نظير له فيها، وقد تقدمت أمثلتهما في المعنى الخامس من معاني الغريب.

وهذه المعاني المتقدمة للغريب تتعاقب على الفرع اللغوي أو القول المتبنّى، فقد يشترك الفرع الغريب في كونه شاذا متفردا، أو شاذا مخالفا للمشهور، أو شاذا قليلا، أو متفردا مخالفا للمشهور، أو قليلا مخالفا للمشهور، فهذه خمس صور، وقد يتركب غيرها، وهكذا القول في المذاهب والأقوال الغريبة.

ولا يلزم من الغرابة صحة أو ضعف، أو قياس أو شذوذ (باستثناء الغريب الذي بمعنى الشاذ)، وقد وجد في الغرائب المقيس، وما يحتمل القياس، والشاذ، وما لا يحتمل القياس عليه، والصحيح، والضعيف.

وقد أدرج السيوطي مسائل متنوعة، في الفن السادس «الأفراد والغرائب»، من كتابه «الأشباه والنظائر»، وهي مسائل جديرة بنظرة فاحصة تصفها، وقد حُكم على بعضها بالغرابة صراحة، وعلى بعضها ضمنا، والمهم هنا الأول، وقد توزع على النحو الآتي (السيوطي، 1985م: 5/5 وما بعدها)؛

1. مسائل حُكم عليها بالغرابة صراحة، من غير أن يُفسَّر المراد بالغريب، ومن أمثلتها ما ذكره ثعلب من أنه يقال: ناب هذا نوبا، ولا يجوز: ناب عنه نيابة، قال ابن هشام: «وهو غريب». وقولُ أبي حيان: «من غريب مذاهب الكوفيين في «أنْ» أنهم أجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشرط، وأجازوا أيضا إلغاءها وتسليط الشرط على ما كان معمولا لها لولاه، فأجازوا: أردت أنْ إنْ تزرْني أزورَك؛ بالنصب، وأزرْك؛ بالجزمِ، جوابا للشرط، وإلغاءِ «أنْ». وقوله أيضا: «من غريب ما يحكى في «إذا» أنّ أبا عبيدة معمر ابن المثنى زعم أنها تأتي زائدة، فتكون حرفا على هذا»، وقوله: «ذهب الفراء، وأبو عبد الرحمن اليزيدي، ومحمد ابن سعدان، إلى أن «كلاّ» بمنزلة سوف، وهذا مذهب غريب».

2. مسائل حُكم عليها بالغرابة صراحة، مع تفسير المراد بالغريب؛ فمن ذلك مذهب الشريف الجرجاني في أن الحرف لا معنى له في نفسه ولا في غيره، حكم عليه السيوطي بالغرابة، ثم نقل عن مظفر الدين الشيرازي تعليله بأنه «خالف النحاة كلهم»، فمن هذه الجهة كان مذهبه غريبا. ومنه ما ذكره ابن معط من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بالحروف؛ قال ابن إياز: «وتعليله بناءها بشبهها بالحروف غريب، لم أر أحدا ذكر غيره». ومن ذلك مذهب أبي القاسم السهيلي في «لا» الناهية أنها للنفي لا للنهي، وأن الأصل في نحو: لا تذهبْ، لِلا تذهبْ، والجزم بلام أمر مضمرة، وقد حكم أبو حيان على هذا المذهب بالغرابة، وقال بعد: «لا نعلم أحدا خالف في ذلك قبل هذا الرجل».

بناء على كل ما تقدم، فقد وقع الغريب، عند النحويين، في استعمالين؛ أحدهما لغوي، والآخر اصطلاحي، فالأول استعماله بمعنى خلاف المشهور المعروف، وبمعنى خلاف المعهود، وألفاظ الغرابة، عند إطلاقها، محمولة عليه، وهذا الاستعمال موجود في أغلب العلوم، لأنه استعمال لغوي، والآخر استعماله بمعنى الشاذ، وبمعنى الفرد، وبمعنى القليل، واستعماله بهذه المعاني مقيد بدلالة القرينة، لأن الأصل عند النحاة الدلالة على الشذوذ والتفرد والقلة بألفاظها، فإن دلوا عليها بألفاظ الغريب فلا بد من قرينة تشير إلى ذلك، هذا ما وجدته في استعمال النحويين.

إذن؛ ليس للغرابة مفهوم واحد متفق في عرف النحويين، ويبدو أن مفهوم الغريب أخذ الشكل نفسه الذي استعمله علماء الحديث في تصنيفاتهم، وإذا كان الغريب قد ورد عند المحدثين في مستويين من الاستعمال؛ لغوي، وهو ما وقع من الأحاديث مخالفا للمشهور، سواء كان صحيحا أو ضعيفا، وسواء وقع التفرد فيه أو لم يقع، واصطلاحي، وهو ما وقع التفرد في إسناده في أي موضع كان التفرد، وقد يكون صحيحا، وقد يكون ضعيفا، وهو الغالب؛ فإنه عند النحويين ورد في هذين المستويين أيضا، باختلاف قليل في التفصيل، وليس غريبا؛ فقد اعتبر أصوليو النحويين تقسيمات المحدّثين واصطلاحاتهم، وشروطهم واستثناءاتهم، في تقرير أصول النحو العربي، ولا سيما ما يتعلق منها بالنقل والسماع، كما فعل الأنباري في لمع الأدلة في تقسيمه النقل إلى متواتر وآحاد، وفي نقله لشروط نقل الآحاد مما استقر عند أهل الحديث من تلك الشروط، وفي استعماله مصطلحات المرسل والمجهول والإجازة، بمفاهيمها عند أصحاب الحديث، وفي اشتراطه في ناقل اللغة أن يكون «عدلا، رجلا كان أو امرأة، حرا أو عبدا، كما يشترط في نقل الحديث»، وهذه الأخيرة هي عبارة الأنباري لفظا (1957م: 85).

ويدخل في الغريب النحوي، بالاعتبارات المتقدمة، ما دلوا على غرابته صراحة، أو ضمنا، فيندرج في الغريب ما عبر عنه بألفاظ تفيد الغرابة نحو: تفرد به فلان، لا نظير له في كلامهم، لم يقل به من النحويين إلا فلان، مذهب فلان وحده، خلاف المشهور، غير معهود في كلام العرب، وهذا مفهوم من تفسيرات النحويين، وقد تقدمت أمثلة ذلك كله.

وعليه؛ فالغريب في مقابل المشهور المعروف، كل نقل، أو مذهب، أو رأي، خالف الإجماع، أو مذهب الجمهور، أو ما عليه الأكثرون. وبمعنى خلاف المعهود؛ ما خالف المألوف الشائع من استعمال العرب. وبمعنى القليل؛ ما خالف الكثير المستفيض في استعمال العرب. وبمعنى الشاذ ما خالف قياس استعمال العرب.

وأما الغريب بمعنى الفرد، ففيه تفصيل؛ فإن كان من باب النقل عن العرب، فإما أن يقع التفرد في الإسناد المؤدي إلى المنقول، كتفرد الفراء بالنقل عن أبي ثروان في قولهم: «أتاني سواؤك»، وقد تقدم، وهذا تفرد في أثناء السند، أو كأن يكون المتكلم بهذا المنقول فردا، وهذا تفرد في طرف السند من أعلاه، وهو المتكلِّم بالاستعمال اللغوي.

وإما أن يقع التفرد في المنقول من حيث صورته اللغوية، دون النظر إلى عدد ناقليه، أو المتكلمين به، كالنسب إلى شنوءة بـ: شنئي، فنقله مستفيض عن العرب، والمنقول غريب في بابه، وقد يطلق عليه «عديم النظير» أو نحو ذلك، وعليه حد الكفوي: «كل

شيء فيما بين جنسه عديم النظير فهو غريب» (1998م: 336)، ويعبرون عنه بألفاظ الغرابة الصريحة، وبألفاظ التفرد وعدم النظير.

وإن كان التفرد من باب النقل عن العلماء؛ فهو أن يتفرد عالم بنقل مذهب، أو قول، أو رأي، عن غيره.

وإن كان من باب الأقوال؛ فهو أن يتفرد النحوي بمذهب، أو رأي، أو تعليل، لم يقل به أحد سواه.

والأكثر التعبير عن الغريب الذي بمعنى الفرد، بألفاظ الفردية، كما فعل السيوطي في «الاقتراح» في باب «المسموع الفرد»، وفي الأشباه والنظائر في باب «الأفراد والغرائب»، والسبب في ذلك أن مصطلح الغريب استعمل في فنون كثيرة، لغير معنى، بخلاف مصطلح الفرد؛ فهو أدل في بابه على مفهومه.

2. ألفاظ الغرابة الضمنية

استعمل سيبويه عبارات؛ «لا يُعْرَف»، «غير معروف»، «ليس هذا بالمعروف»، «لا نعلمه»، للدلالة على ما لم يكن مشهورا أو معروفا، وهذا كله بمعنى، كما استعمل عبارات «ليس له نظير»، «لا نظير له»، «لم يكن له نظير»، للدلالة على التفرد.(1983م: 204/3، 208/3، 223/3، 106/4، 426/4، 248/4، 255/4).

وعبر النحاة في الأصول عن الغريب بالفرد، وذلك في باب السماع، كما فعل أهل الحديث في تعبيرهم بالفردية تارة، وبالغرابة تارة، وقد لخص السيوطي المسموع الفرد من كلام ابن جني في أحوال؛

أحدها: أن يكون فردا بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق، كقولهم في النسب إلى شنوءة: شنئي، فهذا يقبل، ويقاس عليه إجماعا، لأنه لم يسمع ما يخالفه، ولأن العرب قد أطبقت على النطق به. وقصره السيوطي، هنا، على الألفاظ المسموعة.

ويلحق بها من التراكيب قوله تعالى: «فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا إلا أن قالوا» [الأعراف: 5]، «فما كان جواب قومه إلا أن قالوا أخرجوا آل لوط من قريتكم» [النمل: 56]، «وما كان قولهم إلا أن قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا» [آل عمران: 147]؛ قال في ابن عاشور: «وهو استعمال ملتزم غريب، مطرد في كل ما وقع فيه جزء الإسناد ذاتين أريد حصر تحقق أحدهما في تحقق الآخر، لأنهما لما اتحدا في الما صدق، واستويا في التعريف، كان المحصور أولى باعتبار التقدم الرتبي، ويتعين تأخيره في اللفظ، لأن المحصور لا يكون إلا في آخر الجزأين» (1984م، القسم الثاني/25).

والثانية: أن يكون فردا بمعنى أن المتكلِّم به من العرب واحد، ويخالف ما عليه الجمهور، ويشترط لقبوله كون المتكلِّم فصيحا في جميع ما عدا القدر الذي انفرد به، وكون المتكلَّم به مما يقبله القياس.

والثالثة: أن ينفرد به المتكلم، ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه، فذا يقبل؛ إن ثبتت فصاحة المتكلِّم به، لأنه إما أن يكون سمعه عمن نطق به بلغة قديمة، لم يشارَك في سماعه، وإما أن يكون شيئا ارتجله (السيوطي، 2006م: 49–51).

فالحال الأولى، تفرُّدٌ في الصورة التي أتى عليها الفرع اللغوي، سواء كان الفرع كلمة مفردة كشنئي، أو تركيبا كالآيات الكريمة، والحالان الثانية والثالثة، تفرّدٌ في المتكلم بالفرع اللغوي، ثم قد يخالف المنقول عن الجمهور، فهذه الثانية، أو لا يوجد من غيره ما يخالفه ولا يوافقه، وهذه الثالثة.

كما عبر النحاة، عن الغرابة، بما يدل على التفرد، من ألفاظ وعبارات، فمن ذلك منعهم تقديم معمول «أنْ» عليها، فلا يقال: طعامَك أريدُ أن آكلَ، وتجويزهم تقديم معمول «لن» عليها؛ قال السيوطي: «لا يتقدم معمول «أنْ» عليها عند جميع النحاة، إلا الفراء، [...] ويجوز تقديم معمول «لن» عليها عند جميع النحاة، إلا الأخفش الصغير» (1985م: 167/4)؛ فالتفرد مستفاد من استثناء الفراء والأخفش من عموم النحاة فيما ذهبا إليه. ومن ذلك قول ابن هشام: «[من روابط الجملة]، العطف بالواو، أجازه هشام وحده، نحو: زيد قامتْ هندٌ وأكرَمَها» (الأنصاري، 2000م: 595/5). ومن ذلك، أيضا، مذهب السهيلي في أن «زيدا»، في «زيدا ضربت»، منصوب بالقصد إليه، لا على أنه مفعول مقدم؛ قال ابن القيم: «وهذا الفصل من أعجب كلامه، ولا أعرف أحدا من النحويين سبقه إليه» (د.ت: 51/1؛ وانظر السيوطي، 1985م: 148/1). ومن ذلك قول السيوطي: «الإعراب دليل المعاني، والحركات دالة على المعاني، هذا قول جميع النحويين إلا أبا علي قطربا، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال»(1985م: 85/1). ومن ذلك الاشتقاق الأكبر عند ابن جني؛ قال ابن عصفور: «الاشتقاق الأكبر هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد، نحو ما ذهب إليه ابن جني من عقد تقاليب القول الستة على معنى الخِفَّة، ولم يقل به أحد من النحويين إلا أبا الفتح» (ابن عصفور الإشبيلي، 1996م: 39/1).

واستعمل النحويون، للدلالة على خلاف المشهور المعروف، وخلاف المعهود، عبارات «غير معروف»، «غير مشهور»، «ليس

بمشهور»، «لا يُعرف»، «غير معهود»، «لم يعهد»، وأشباهها.

أما ما لم يحكم عليه السيوطي بالغرابة صراحة، مما أورده في «الأفراد والغرائب»، فقد جاء فيه بألفاظ وعبارات تدل على الغرابة، وهذه العبارات تتضمن مخالفة الإجماع، أو مخالفة المشهور، أو التفرد في الرأي، كزيادة أبي جعفر بن صابر «الخالفةَ» على أقسام الكلام الثلاثة، وكمذهب ابن الطراوة في أن ظرفي الزمان والمكان يقعان خبرين عن الجثث والمصادر، ومذهبه في أن «عسى» ليست من النواسخ، ومذهب ابن معط في «دام» أن خبرها لا يجوز تقدمه على اسمها، ومذهب ابن عصفور في أن «ما» الحجازية تعمل، بشرط أن لا يتقدم الخبر، إلا أن يكون ظرفا أو مجرورا، وهذا استثناء اختص به ابن عصفور، لا يُعلَم لغيره، وكمذهب الجزولي في المفعول له؛ إذ لم يجز جره باللام إلا أن يكون مختصا، ولا سلف له في ذلك، كما قال الشلوبين، ومن ذلك ما حكي عن الزجاج من أن التثنية والجمع الصحيح مبنيان، وما نقله ابن الخباز عن شيخه من أن همزة النداء للمتوسط، وأن «يا» للقريب؛ قال ابن هشام: وهذا خرق لإجماعهم، وما أجازه المازني من نصب صفة «أي»، والأخفشُ، من ضم لام «اللَّتيا»، وما نُقل عن العلاء بن سيابة، شيخ الفراء، من منعه نصبَ الفعل الواقع جوابا للأمر (السيوطي، 1985م: 5/5 وما بعدها).

وهكذا، لم يقتصر السيوطي، في حكمه بالغرابة، على ما نص النحويون على غرابته صراحة، فقد أدخل فيه أقوالا خالفت الإجماع، وأقوالا خالفت المشهور، وأقوالا تفرد بها أصحابها، وهذا صنيع معتبر في معرفة الغرائب النحوية، فلا يشترط أن يُنَصَّ على الغرابة صراحة، إذا وجد ما يدل عليها في الفرع النحوي، أو في المنقولات والمسموعات.

ومما ينبغي ذكره في هذا السياق أن مصطلح الغريب لم يُعرف حكما نحويا في ما وصل إلينا من مصنفات أصول النحو المستقلة، أو في تلك الأصول المضمنة في كلام اللغويين، ولعل المستقرئ لكتب المتقدمين التي تناولت كثيرا من القضايا الأصولية في أثنائها، يلحظ أن مصطلح الغريب لم يستعمل حكما نحويا دالا على مفهوم محدد، فضلا عن أنه لم يستعمل أصلا عند كثير من المتقدمين، وإذا جاوزنا إلى القرن الرابع الهجري، ونظرنا في مؤلفات ابن جني، وأهمها، في هذا الباب، «الخصائص»، لم نر للغريب اصطلاحا محددا، يشير إلى أنه يمثل حكما نحويا عند ابن جني، فقد اكتفى في استعماله ألفاظَ الغرابة بالمعنى اللغوي، وورد في كلامه، مثلا، ما يدل على أنه لم يكن يرى أن الغريب والشاذ مترادفان، وذلك في قوله في بعض الأوزان الصرفية: «وحكى أبو زيد: زَرْنوق؛ بفتح الزاي، فهذا فَعْنول، وهو غريب، وجميع هذا شاذ [يقصد أوزانا ذكرها]» (1957م: 218/3). وفي هذا دلالة واضحة على أن الغريب عنده غير الشاذ، لذلك جاز في هذه المسألة أن تجامع الشذوذَ والغرابة.

أما من أفرد أصول النحو في تصنيف مستقل، فلم يخالف ما درج عليه النحاة قبلُ، إذ لم يورد أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ)، في رسالتيه «الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة»، مصطلح الغريب حكما نحويا، ولا فعل السيوطي ذلك في «الاقتراح»، على أن الملاحظ بوضوح أن الأنباري والسيوطي قد عبرا، في باب النقل، بالفردية، حيث عرفا نقلَ الآحاد بأنه «ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة» (الأنباري، 1957م: 84؛ السيوطي، 2006م: 64)، ولم يعبرا عن هذا التفرد بالغرابة، كما هو عند أهل الحديث، فإنهم يطلقون الفرد والغريب على مفهوم واحد (العسقلاني، 2001م: 66).

أما ما ورد، في مواضع قليلة، من استعمال الغريب حكما نحويا، على الفروع المنثورة في كتب النحاة، فذاك استعمال خاص، مدلول عليه، في موضعه، بالقرينة، كاستعمال ابن هشام وابن يعيش قد عبرا، في باب النقل، بالفردية، حيث عرفا نقلَ الآحاد بأنه «ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة» (الأنباري، 1957م: 84؛ السيوطي، 2006م: 64)، ولم يعبرا عن هذا التفرد بالغرابة، كما هو عند أهل الحديث، فإنهم يطلقون الفرد والغريب على مفهوم واحد (العسقلاني، 2001م: 66).

أما ما ورد، في مواضع قليلة، من استعمال الغريب حكما نحويا، على الفروع المنثورة في كتب النحاة، فذاك استعمال خاص، مدلول عليه، في موضعه، بالقرينة، كاستعمال ابن هشام وابن يعيش الغريبَ بإزاء الشاذ، وهي استعمالات مقيدة، ولا يجوز أن يعد الغريب فيها مصطلحا خاصا بابن هشام أو ابن يعيش، لأنهما استعملا الغريب بمعنى الشاذ، وبمعنى غيره.

كما ورد في استعمال النحويين التعاقب بين الغريب وغيره، في الحكم على الفرع الواحد، فوقع في كلامهم الحكم على إضافة «ذوو؛ جمع ذو» إلى الضمير، بالشذوذ تارة (الزمخشري، 1993م: 109)، وبالندرة تارة (ابن مالك، 2000م: 417/1)، وبالغرابة تارة (ابن يعيش، د.ت: 38/3)، ونقل أبو حيان جوازه في الشعر (1998م: 1815/4)، وذلك في قول الشاعر:

صَبَحْنا الخزرجية مرهفات أبارَ ذوي أرومتها ذووها

وكذلك حكمهم على ورود «ليلاة» في قول الشاعر:

في كل يوم ما وكل لـيلاه

قال ابن جني: «شاذ، لم يسمع إلا من هذه الجهة» (1957م: 268/1)، وقال الرضي: «غريب» (الأستراباذيّ، 1982م: 206/2)، وجعله السيوطي قليلا (1992م: 371/3). وأمثلته كثيرة.

وفي هذا التعاقب احتمالان، أحدهما: أن هذه المصطلحات (الشاذ والنادر والغريب والقليل)، وردت عند النحاة لمفهوم واحد، فأجازوا أن تتعاقب على الفرع الواحد أو القول الواحد، وهذا احتمال بعيد، لأن لكل واحد من هذه المصطلحات معناه الدقيق، عند التحقيق، فالشاذ غيرُ القليل، وغيرُ النادر، والقليلُ، أيضا، غيرُ النادرِ، والغريبُ، كما تقدم، له مفاهيمه، واستعمالاته، وإن كانت هذه

المصطلحات متقاربة في مفاهيمها؛ فالنادر مثلا ما لا يكاد يوجد في الاستعمال، ويقع في فروع متنوعة، نحوية أو صرفية أو صوتية... ومن الأخير ندرة الإبدال في "صوتين صحيحين يشتركان في إحدى الصفات أو في المخرج" (سمساعة، 2002م: 166)، وله أمثلته.

والاحتمال الثاني: أن لكل من هذه المصطلحات مدلوله الخاص، وأنها تتعاقب على الفرع الواحد، أو القول الواحد، أحيانا، إذ لا يمنع مانع من كون الفرع اللغوي أو القول شاذا قليلا، أو شاذا غريبا، أو نادرا شاذا، على أنه لا يلزم أن يكون القليل أو النادر أو الغريب شاذا. وهذا هو الاحتمال المرجح، المقرَّر من كلام النحويين في مواضع.

خاتمة

خلص هذا البحث إلى النتائج التالية:

1. ترجع الغرابة في التعريفات التي وضعها العلماء بإزاء الغريب إلى مدلولين؛ أحدهما: غموض المعنى لغرابة اللفظ، والآخر: التفرد وعدم النظير.
2. لم تشكل الغرابة في القضايا النحوية ظاهرة عند النحاة المتقدمين، ولا استعملوا «الغريب» مصطلحا يطلق على مفهوم واحد.
3. ورد الغريب عند النحاة، منذ القرن الرابع الهجري، في مستويين من الاستعمال؛ أحدهما: لغوي، ويشمل استعمال الغريب بمعنى خلاف المشهور، وبمعنى خلاف المعهود، والثاني: اصطلاحي، ويشمل استعماله بمعنى الشاذ، وبمعنى القليل، وبمعنى الفرد وعديم النظير.
4. يحمل الغريب عند إطلاقه، في عبارات النحاة، على معناه اللغوي، ولا يحمل على معانيه الاصطلاحية إلا أن تدل قرينة على ذلك.
5. تقع الغرابة في المنقول والمحكي من المذاهب والأقوال، وفي النقل، ويُعنى به الطريق المؤدي إلى المنقول، وفي الفروع النحوية.
6. يدخل في الغريب النحوي ما دلوا على غرابته صراحة، أو ضمنا.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، د.م: المكتبة الإسلامية.

الأزهري، خالد بن عبد الله، (2000م)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الأستراباذيّ، رضي الدين محمد بن الحسن؛ البغدادي، عبد القادر، (1982م)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده، تحقيق: محمد نور حسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عصفور الإشبيلي، (1996م)، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، بيروت: مكتبة لبنان.

الأشموني، (1955م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، (1957م)، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية.

الأنباري، أبو البركات، د.ت، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، د.ت، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة.

التهانوي، محمد علي، (1996م)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، ترجمة: عبد الله الخالدي وجورج زيناتي، ط1. بيروت: مكتبة لبنان.

ابن جني، (1957م)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1990م)، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، بيروت: دار العلم للملايين.
الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، (1977م)، معجم البلدان، بيروت: دار صادر.
الحموي، ياقوت، (1993م)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق: إحسان عباس، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
أبو حيان الأندلسي، (1998م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.
أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (1993م)، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، (2001م)، غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، ط2، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي.
الخطيب، عبد اللطيف، (2002م)، معجم القراءات، ط1، دمشق: دار سعد الدين.
الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين، د.ت، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، بيروت: دار صادر.
خليل، إبراهيم، (2002م)، سيبويه والتغير الفونولوجي في صوائت العربية وأصولها، بحث منشور في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 29، العدد 1، ص 157–169.
ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، (1987م)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، بيروت: دار العلم للملايين.
الدماميني، محمد بن أبي بكر، (1996م)، شرح الدماميني على مغني اللبيب، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، ط1، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي.
ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، (1986م)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، (1965م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء.
الزمخشري، (1993م)، المفصل في صنعة الإعراب، ط1، بيروت: دار ومكتبة الهلال.
الزمخشري، جار الله أبو القاسم، (1998م)، الكشاف، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان.
ابن السكيت، د.ت، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط4، القاهرة: دار المعارف.
سمساعة، أحمد الحسن، (2003م)، الحروف المقطعة في القران الكريم، مشكل فواتح السور، بحث منشور في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 30، العدد 1، ص 62–72.
السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، د.ت، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم.
سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (1983م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، عالم الكتب.
السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، (2008م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
السيوطي، جلال الدين، (1985م)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
السيوطي، جلال الدين، (1992م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة.
السيوطي، جلال الدين، (2006م)، الاقتراح في علم أصول النحو، علق عليه: محمود سليمان ياقوت، دم: دار المعرفة الجامعية.
السيوطي، جلال الدين، د.ت، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، اعتنى به: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، ط3، القاهرة: مكتبة دار التراث.
الصعيدي، حمد بن محمد الرائقي، (1917–1918هـ)، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، المدينة المنورة: مجلة الجامعة الاسلامية.
الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، (2000م)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
ابن عاشور، محمد الطاهر، (1984م)، التحرير والتنوير، تونس: الدار التونسية للنشر.
عرار، مهدي، (2003م)، انتقال الدلالة المعجمية من المادي إل المعنوي في المعجم العربي، بحث منشور في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 30، العدد 2، ص 225–243.
العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن حجر، (2001م)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط1، الرياض.
العطار، حسن بن محمد بن محمود، د.ت، حاشية العطار على جمع الجوامع للسبكي، بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن عطية الأندلسي، (2001م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

العكبري، أبو البقاء، (1984م)، إعراب لامية الشنفرى، تحقيق: محمد أديب جمران، ط1، بيروت؛ دمشق: المكتب الإسلامي.
العكبري، أبو البقاء، (1995م)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر.
ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (1979م)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.
ابن فارس، أحمد، (1910م)، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، القاهرة: المكتبة السلفية.
الفاسي، أبو عبد الله محمد بن الطيب، (2002م)، فيض الانشراح من روض طي الاقتراح (شرح الاقتراح)، تحقيق: محمود يوسف فجال، ط2، دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.
الفراهيدي، الخليل بن أحمد، د.ت، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس.
ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (1988م)، أدب الكاتب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف، (1986م)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد "أبو الفضل" إبراهيم، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي؛ بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، د.ت، بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن الحمد العمران، جدة: مجمع الفقه الإسلامي، دار عالم الفوائد.
الكرماني، (1981م)، صحيح البخاري بشرح الكرماني، ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
الكرماني، تاج القراء محمود بن حمزة، د.ت، غرائب التفسير وعجائب التأويل، تحقيق شمران العجلي، جدة، دار القبلة؛ بيروت، مؤسسة علوم القرآن.
الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (1998م)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة.
ابن مالك، (1990م)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
ابن مالك، (2000م)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
المرادي، ابن أم قاسم، (2001م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي.
المرادي، الحسن بن قاسم، (1992م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، د.ت، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، د.م: دار المعارف.
ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك، (2000م)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (1990م)، صناعة الكتّاب، تحقيق: بدر أحمد ضيف، ط1، بيروت: دار العلوم العربية.
النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، (2006م)، صحيح مسلم، اعتنى به: نظر محمد الفاريابي، ط1، الرياض: دار طيبة.
ابن هشام الأنصاري، (2000م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، ط1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
ابن هشام الأنصاري، د.ت، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع.
ابن يعيش، يعيش بن علي، د.ت، شرح المفصل، مصر: إدارة المطبعة المنيرية.

The Peculiar Usage in Arabic Grammar

Majid Ghazi Alzu'bi*

ABSTRACT

This research is a syntactical study to the Peculiar Usage in Arabic Grammar.
the research seeks to describe the concept of peculiarity in grammarians view and its status in grammatical assets The research also mentions the synonym meanings to peculiar usage in the words of grammarians.

Keywords: Peculiar Usage.

* Language Centre, University of Jordan. Received on 9/3/2017 and Accepted for Publication on 4/8/2017.